

## إدارة وتنظيم المدارس الشرعية 1850-1876

## Administrating and Systemizing the Madrasas 1850-1876

## Administration et organisation des médersas 1850-1876

عبد الوهاب حيمر<sup>\*1</sup>

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2020/09/10

تاريخ الإرسال: 2020/02/08

## ملخص:

تناولنا بالدراسة والتحليل مسألة إدارة المدارس الشرعية وتنظيمها، والتي تم تأسيسها بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850، حيث شهدت هذه المدارس إصلاحات متعاقبة منذ تأسيسها إلى غاية 1876 تاريخ ارتسام نظام إداري واضح المعالم. قمنا في بداية الأمر بتسليط الضوء على التجارب الأولى التي عرفها التعليم الأهلي والذي مهد لظهور ما يسمى بالتعليم الرسمي، وبالتالي وجب علينا التعرف على واقع الإصلاحات والتنظيمات التي مست المدارس الشرعية خلال الفترة المدروسة، وتعرضنا في هذا الصدد إلى مختلف الضوابط التي وجب على موظفي المدارس والتلاميذ الالتزام بها 1876، وفي الأخير تطرقنا إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية في سبيل الوصول إلى تنظيم محكم من شأنه تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص التعليم الأهلي.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ التنظيم؛ الاحتلال؛ المدارس؛ التعليم؛ القرن التاسع عشر.

## Abstract

This research tackles the issue of administrating and organizing the Madrasas. These Madrasas were established by decree on 30 September 1850. This date marked the beginning of a series of reformations which these Madrasas witnessed until 1876 the date of framing a clearly defined administrative system. For the first thing to do was to shed light on the initial experiences of handling private schooling which in turn led to the emergence of what is called 'Formal Education', then an attempt to view the reformations and regulations that affected the Madrasas along the determined period was made. Also different rules that were set to be respected by employees and students were explored with respect to the series of reformations that took place between 1850 and 1876. In addition to that an attempt was made to show the procedures followed by the colonial administration in order to frame a well formed system which could positively influence this type of education for "indigenous people"

**Keywords:** Algeria; Organization; Colonial; Médersas; Education; 19<sup>th</sup> century.

## Résumé

Cet article étudie et analyse l'administration et de l'organisation des médersas fondées par décret, le 30 septembre 1850. Cette institution a connu des réformes successives jusqu'en 1876, date de l'application d'un système administratif clairement défini, et même au de là. Nous avons suivi les premières expériences de l'enseignement colonial en Algérie, initiées par le secteur privé, ceci a ouvert la voie à l'émergence de l'enseignement officiel. Ensuite, nous abordons

\*المؤلف المراسل

<sup>1</sup> University Abdelhamid Mehri-Constantine2-, Laboratory History Heritage and Society, himer0667@gmail.com.

l'organisation administrative par l'analyse des règlements que les fonctionnaires des médersas et les élèves devaient respecter. Et enfin, analyser les mesures prises par l'administration coloniale pour corriger les erreurs et aspirer à une organisation solide capable d'assumer les objectifs assignés à ce type d'enseignement destiné « aux indigènes ».

**Mots clés :** Algérie; organisation;colonial; Médersas ; Enseignement; 19<sup>e</sup> siècle.

## مقدمة:

واجهت السلطات الاستعمارية منذ السنوات الأولى من احتلالها للجزائر صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تتعلق بالتعامل مع الجزائريين، وتعتبر مسألة التعليم الأهلي من بين أصعب القضايا التي واجهت المستعمر حيث تميزت أغلب المحاولات التي قام بها من أجل نشر سياسته التعليمية في السنوات الأولى بالفشل، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها مسألة انعدام الثقة بين المجتمع المحلي المسلم والسلطات الاستعمارية، مما جعل التعليم الفرنسي خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر يعاني نوعا من الرفض، بالإضافة إلى محاولة تطبيق تعليم فرنسي مباشر وإحلاله محل التعليم العربي الإسلامي، هذا إضافة إلى افتقار التعليم الفرنسي لتنظيم محكم يضمن له السير الحسن والقبول من طرف الأهالي.

وبعد انقضاء مدة العشرين سنة الأولى من الاحتلال وظهور ما يسمى بالتعليم الرسمي، بدأت السلطات الفرنسية في البحث عن موظفين مسلمين وفرنسيين موثوق في ولائهم وكفاءتهم، للإشراف على المدارس الشرعية التي احتضنت التعليم الرسمي، خاصة من ناحية الإدارة والتدريس والمراقبة.

يعتبر موضوع إدارة وتنظيم المدارس الشرعية من المواضيع الجديرة بالدراسة، خاصة وأن أغلب الدراسات التي تناولت التعليم الرسمي لم تتعرض بعد لهذا الجانب، وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على جانب مهم يتمثل في إبراز مميزات المدارس الشرعية خاصة من ناحية الإدارة والتنظيم، ومختلف التطورات والإصلاحات التي عرفها هذا الجانب والهدف منها.

وسنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية: ماهي مميزات المدارس الشرعية من ناحية الإدارة والتنظيم في السنوات الأولى من إنشائها؟ ما الهدف من إعادة تنظيمها وفق جهاز إداري محكم وما الغاية من وراء ذلك؟ اعتمدنا في هذا البحث أساسا على جملة من الوثائق الأرشيفية، خاصة التقارير التي كانت تصدر كل ثلاثة أشهر من طرف اللجان المكلفة بمراقبة المدارس الشرعية، وكذا بعض السجلات الخاصة بالتلاميذ مثل سجلات المنادة اليومية الخاصة بمدرسة الجزائر بين (1860-1870)، كما اعتمدنا أيضا على وثائق أخرى تتعلق بالمدارس الشرعية تتضمن طلبات خطية خاصة بالتلاميذ الراغبين في الالتحاق بهذه المدارس، وكانت هذه الوثائق مفيدة لنا في معرفة الحالة التي كانت عليها المدارس الشرعية في السنوات الأولى من إنشائها والتطورات التي عرفتها من ناحية الإدارة والتنظيم، ووضعية التلاميذ ومستوى التعليم بها، إضافة إلى اعتمادنا على مراجع أخرى تناولت مسألة التعليم الفرنسي في الجزائر.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سنقوم بتسليط الضوء على محاور هامة، فنتتبع في البداية التجارب والمحاولات الأولى التي أراد من خلالها المستعمر فرض سياسة تعليمية مباشرة ونبين بعد ذلك كيف نشأت المدارس الشرعية، بالتركيز على البدايات الأولى للتعليم الرسمي، وتتناول بعد ذلك بالدراسة والتحليل مسألة إدارة وتنظيم هذه المدارس فيما بين 1850 تاريخ إنشاء هذه المدارس، الى غاية 1876 تاريخ ظهور أول تنظيم اداري واضح منذ افتتاحها، لنبين طبيعة هذا التنظيم ومميزاته ومقاصده وأبعاده.

## 1- المحاولات الأولى للتعليم الأهلي في الجزائر

بعد أن تمكن المحتل الفرنسي من بسط نفوذه على أهم المدن الجزائرية، كانت أولى خطواته في ميدان التعليم هي محاولة تضيق الخناق على المؤسسات الدينية التقليدية، كالمساجد والزوايا والمدارس القرآنية والكتاتيب، التي كانت بمثابة مراكز إشعاع ثقافي في الفترة التي سبقت الاحتلال.

وبمجرد أن أدرك المستعمر الفرنسي أن المدارس التقليدية باختلاف مستوياتها هي منبع الصمود والمقاومة، وعائق أمام تطبيق سياسته الرامية إلى تجهيل الأهالي (حاجي، 2013 صفحة 9)، قام ببسط نفوذه على مختلف الأوقاف الخيرية التي كانت الممول الأساسي للتعليم في العهد العثماني (عمورة، 2006 صفحة 311)، بدعوى أن التعليم بها لا يمت بصلة للعصر، وأن هذه المنظومة التعليمية تقتصر على العلوم النقلية فقط دون العقلية (حاجي، 2013 صفحة 9)، كما قام بتخريب أغلب المنشآت الدينية وتحويل ما تبقى منها إلى كنائس ومخازن للسلاح ومرابط للخيول (بلحسين رحوي، 2011 صفحة 60).

إن المستعمر الفرنسي كان على وعي تام منذ البداية بأن الغزو العسكري لا يكفي لبسط نفوذه، ما لم يتبعه بغزو العقول والسيطرة على الذهنيات، عندها بدأ يفكر في ما يسمى بالتعليم الأهلي.

شهدت الفترة الممتدة ما بين سنتي 1830 و1832 بدايات محتشمة في ميدان التعليم، فقد تم إنشاء بعض المدارس الابتدائية لأبناء الأوروبيين واليهود (سعد الله، 1998 صفحة 311)، وتم فتح أول مدرسة إسرائيلية فرنسية خاصة بالذكر في مدينة الجزائر سنة 1832، وأطلق على هذا النمط من التعليم "بالتعليم المتبادل L'enseignement Mutuel (بلحسين رحوي، 2011 صفحة 5).

كانت هذه المدرسة تضم حوالي 200 تلميذ، وقد التحق بها بعض الأطفال الجزائريين أيضا لكن سرعان ما قاطعوها، وبعد احتلال مدينة عنابة فتحت بها مدارس أخرى على نفس النمط، ولكنها كانت موجهة بالدرجة الأولى لأبناء المستوطنين.

وفي سنة 1834 فتحت مدارس أخرى للتعليم المتبادل في كل من القبة ودالي إبراهيم، وكان ثلث تلاميذ هذه المدارس من أبناء الفرقة العسكرية المسماة بالزواف. (سعد الله، 1998 صفحة 229).

أما بالنسبة للموريسكيين الذين طردوا من الأندلس فقد تم فتح مدرسة فرنسية موريسكية للذكور سنة 1836 في مدينة الجزائر، ومدرستين أخريين في نفس السنة في كل من وهران وعنابة (حاجي، 2013 صفحة 234).

تمكن المحتل من استقطاب أبناء اليهود والموريسكيين إلى مقاعد الدراسة، لكنه فشل في إقناع أغلب أبناء الجزائريين بذلك، وقد أقر بهذا الأمر جانتي دي بيسي Genty de Bussy حيث قال " رغم محاولات الإغراء وجميع الصلوات التي صليتها، وملاحظاتي التي أبديتها، وما قلته لهم عن النية الحسنة للحكومة تجاه أمتهم، كل هذا ذهب أدراج الرياح " (حاجي، 2013 صفحة 234).

بعد أن فشل المستعمر في تطبيق سياسة تعليمية مباشرة في السنوات الأولى من الاحتلال. وبعد أن رفض أبناء المسلمين الالتحاق بالمدارس الفرنسية خاصة وأن الجزائريين كانوا ينظرون إلى المكان الذي يجب أن يتعلم فيه أبناءهم على أنه مكانا مقدسا منطلق التعليم فيه هو القرآن الكريم والعلوم المتصلة به.

قدم الدوق دومال Le Duc D'AumaLe سنة 1847 عرضا لحالة التعليم العمومي في الجزائر قبل الغزو، في محاولة لإيجاد الحلول الفعالة والمناسبة لتطبيق سياسة تعليمية فرنسية يتقبلها الأهالي، رأى الدوق دومال ضرورة تحديد التعليم العربي التقليدي، ومحاولة نشر الثقافة الحديثة باللغة العربية، لأن هناك -حسب قوله- "علاقة مطلقة بين الدين والتعليم الإسلامي، سواء من حيث وسائله أو أهدافه، وأنه من التناقض تطبيق تعليم دنيوي لا يمكن قبوله إطلاقا" (تيران، 2007 صفحة 126)

ونشرت جريدة المبشر في 11 مارس 1882 تقريرا حول التعليم في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي يؤكد ما ذهب إليه الدوق دومال، ومما جاء فيه: "يجب إدخال تعديلات على التعليم التقليدي، لترغيب أبناء الأهالي وإقناعهم بالتعليم الجديد، بحيث يقدم هذا الأخير بلغتهم التي اعتادوا عليها، شرط أن يكون الإشراف فرنسا خاصة فيما يتعلق بتعيين المعلمين وتوجيههم (المبشر، 1882).

وبناء على ما سبق رأت السلطات الفرنسية بأن تعليم الجزائريين وجلبهم إلى المدارس التي تشرف عليها، هو السبيل الوحيد لقطع الصلة بينهم وبين العلماء والمدرسين الذين فروا من المدن التي تم الاستيلاء عليها، بعد أن امتلأت قلوبهم بالحقد والكراهية والتلهف لإعلان الجهاد (تيران، 2007 صفحة 182).

وهذا ما جعل سلطات الاحتلال تقوم بإعادة تنظيم ما يسمى بالتعليم التقليدي، بحيث تضاف إلى العلوم الدينية التي كانت تدرس سابقا بعض المواد الأخرى كالتاريخ والعلوم الطبيعية والفيزيائية، مع ضرورة إقناع التلاميذ بتعلم اللغة الفرنسية، خاصة لمن أراد الحصول على وظيفة مستقبلا (Rinn, 1882 p. 13).

تذكر جريدة المبشر بأنه تم إدخال نوع آخر من التعليم وهو التعليم الفلاحي والمهني، وهذا من أجل أن تمهد طريقها للبدء في تعليم اللغة الفرنسية، ولتشجيع التلاميذ على قبوله كان المشرفون عليه يرددون دائما على مسامع التلاميذ بعض الأمثال الشعبية المعروفة لدى الجزائريين، خاصة المثل القائل: " يفنى مال الجد وتبقى صنعة اليد، وصنعة اليد مقياس ذهب " (المبشر، 1877).

أدرك المحتل ان ما انتهجه من سياسات تجاه التعليم الأهلي لا يكفي لتحقيق هدفه الرامي لتطبيق مشروع ثقافي دخيل بسهولة، وإنما يحتاج الأمر للتدرج في طرحه حتى يقبل به المسلمون، وكل هذا من أجل صرف نظرهم عن التعليم المقدم في الزوايا والمساجد والمدارس القرآنية، والذي يركز في الأول والأخير على القرآن الكريم ومختلف العلوم الدينية. يمكن القول بأن العديد من التجارب الخاصة بالتعليم الأهلي خلال العشرين سنة الأولى من الاحتلال كانت فاشلة، وبالتالي لم تتوصل سلطات الاحتلال طيلة هذه المدة إلى حل يرضيها، فالجزائريون رأوا في التعليم الفرنسي نوعا من التخلي عن عروبتهم وشخصيتهم الإسلامية التي ترسخت في عقولهم لقرون عدة، ومن جانب آخر فإن تعليم الأهالي يعد ضرورة لا بد منها بالنسبة للسلطات الاستعمارية، التي رأت في إبقائه كما كان عليه قبل سنة 1830 يشكل خطرا كبيرا عليها، ويهدد بقائها في الجزائر.

ونظرا لفشل كل المحاولات من أجل إرساء تعليم خاص بالجزائريين شرعت السلطات الاستعمارية بداية من سنة 1850 في تطبيق تعليم من نوع آخر يختلف عما سبق، سمي هذا التعليم بالتعليم الرسمي.

## 2- تأسيس المدارس الشرعية وبداية التعليم الرسمي

قامت سلطات الاحتلال باستحداث ثلاث مدارس بموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850، وخصصت مدرسة لكل عمالة فكانت الأولى في قسنطينة بالنسبة للناحية الشرقية، والثانية في مدينة تلمسان لتغطية الناحية الغربية، والمدرسة الثالثة بمدينة المدية تخص سكان الوسط، لكن هذه الأخيرة سرعان ما حولت إلى مدينة البليدة سنة 1856 ثم إلى الجزائر سنة 1859 (Bel, 1908 p. 218).

لم يكن اختيار المدن المذكورة أمرا عشوائيا، فمدينة تلمسان معروفة كعاصمة قديمة لمملكة بني زيان، اشتهرت بالعديد من العلماء، وبالمدارس والمساجد، والأمر نفسه بالنسبة لقسنطينة التي اشتهرت هي الأخرى بعائلاتها العلمية

وبمشيخة الإسلام في العهد العثماني، ولم تكن مدينة المدية أقل شهرة، فقد كانت عاصمة بايلك التيطري في العهد العثماني، واشتهرت أيضا بمحافظتها على تقاليد العربية الإسلامية (سعد الله، 1998 صفحة 393).

أما بخصوص تسمية هذه المدارس فقد خضعت كما ذكر أبو القاسم سعد الله لعدة اعتبارات، فمن حيث الإشراف عليها فهي "مدارس حكومية رسمية"، أما من حيث البرامج والأهداف فقد كانت تسمى "بالمدراس الفقهية"، ولكن هذه التسمية تصدق على الفترة الأولى من إنشائها فقط، وبعد أن عرفت تعديلات في برامجها وصارت الأولوية فيها للمواد المقدمة باللغة الفرنسية أصبحت تسميتها بالفقهية لا تصلح والأولى أن تسمى بالشرعية. (سعد الله، 1998 صفحة 368)

و حسب رأينا فإن المحافظة على الاسم التقليدي كان أمرا لا بد منه بالنسبة للفرنسيين، لأن التجارب العديدة التي مر بها التعليم الأهلي خلال العشرين سنة الأولى من الاحتلال، أثبتت أن أغلب سكان المستعمرة لن يرضوا إلا بالتعليم التقليدي، وأن التعليم الفرنسي المباشر لن يأت بالنتائج المطلوبة، لهذا السبب قامت السلطات الفرنسية بعملية عكسية فيما يخص التعليم الرسمي، حيث انطلقت من التعليم التقليدي إلى التعليم الفرنسي المباشر، فالبرامج التعليمية في المدارس الشرعية كانت في البداية تشبه إلى حد كبير تلك التي كانت تقدم في الفترة التي سبقت الاحتلال، ولكن مع مرور الوقت عرفت هذه البرامج ترتيبات جديدة تصب كلها في قالب واحد وهو ضرورة تشجيع اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، وهذا ما نقصده بالعملية العكسية.

وقد جاء رأينا هذا بعد تصفحنا العديد من المراسلات الخاصة بمدرسة قسنطينة في السنوات الأولى من إنشائها، وهي عبارة عن طلبات خطية خاصة بالتلاميذ الراغبين في الالتحاق بها تحمل عبارات الشكر والامتنان للفرنسيين الذين قاموا بفتح مدرسة لأبناء الأهالي لتعلم الفقه والمواد الدينية، ولم تخل هذه الطلبات أيضا من عبارات الإلحاح والتودد من قبل التلاميذ قصد حصولهم على فرصة لتلقي العلوم علي أيدي مشايخ ماهرين تميزوا بشهرة كبيرة في تلك الفترة، أمثال الشاذلي القسنطيني، المكي البوطالي والشيخ أحمد بن مبارك، وربما كان هذا لإيهام الجزائريين بأن هذا التعليم في صالحهم (GGA,A24S/2, 1859-1865)

إن المحافظة على النسق التقليدي للمدارس في بداياتها لم يمس البرامج والمعلمين والتسمية فحسب، بل حتى البناءات، فبالنسبة لمدرسة قسنطينة كان مقرها الأول في المدرسة الكتانية التي أسسها صالح باي سنة 1775م، واشتهرت بهذا الاسم نسبة إلى الولي الصالح سيدي عبد الله بن هادي المعروف بسيدي الكتاني (قاصري، 2015 صفحة 154).

أما مدرسة تلمسان فقد تغير مقرها ستة مرات بين سنتي 1850 و 1905، حيث كان مقرها في البداية في مدرسة العباد (سيدي بومدين) التي أسسها السلطان المريني أبو الحسن، ثم تغير مقرها سنة 1852 إلى منزل الأغا بن عبد

الله بحجى أولاد الإمام، وبقي مقرها بهذا المنزل إلى غاية سنة 1876 لينتقل بعد ذلك إلى بيت أوسع بحجى الجامع الكبير (Janier, 2010 p. 13).

وفيما يخص مدرسة الجزائر فقد ذكرنا سابقا بأنها لم تستقر في مدينة واحدة، فبالنسبة لمقرها الأول لم تذكر المصادر ولا الوثائق التي اطلعنا عليها المكان الذي استقرت فيه، ولا حتى أسماء التلاميذ الذين درسوا بها، وربما لم تنطلق الدراسة في مدينة المدية إلا بعد تحويلها إلى البلدية (قنان، 2007 صفحة 72)، خاصة وأن الوثائق الرسمية المتعلقة بمدرسة الجزائر يبدأ تاريخها عند سنة 1856 وهو التاريخ الذي حولت فيه المدرسة إلى البلدية (سجل المناذاة اليومي، 1856). لم يبقى مقر المدرسة في مدينة البلدية لمدة طويلة، ولعل السبب في ذلك راجع إلى الغيابات المتكررة للتلاميذ المسجلة أسمائهم في سجل المناذاة اليومي (سجل المناذاة اليومي، 1859).

وبعد أن حولت المدرسة إلى الجزائر استقر مكانها الأول في بناية ذات طابع موريسكي بالقصبة، ثم حولت سنة 1904 إلى بناية جديدة تم تدشينها بحضور الوالي العام Jonnart، وأطلق عليها اسم المدرسة "الثعالبية" نسبة إلى سيدي عبد الرحمان الثعالبي (Combes, 1894 p. 20).

هذا فيما يخص البنائات، أما الأهداف التي أسست لأجلها فيمكن القول بأن الهدف المباشر المعلن عنه هو تكوين موظفين يحتاجهم الإدارة الاستعمارية لشغل بعض الوظائف الدينية، لاسيما في مجال القضاء والفتوى والعمل في المحاكم الإسلامية، والتعليم في المساجد والمدارس ذات الإشراف الفرنسي.

حسب رأي الفرد بال Alfred Bel القائل بأن الهدف من وراء إنشاء هذه المدارس هو إعادة الثقة للمغلوبين (سعد الله، 1998 صفحة 270)، يتبين لنا أن هناك هدف آخر غير تكوين الموظفين الذين دعت الحاجة إليهم، والدليل على ذلك أن الوظائف لم تكن متاحة لجميع المتخرجين، فقد وجدنا مراسلات خاصة بخريجي هذه المدارس تحمل طابع الشكوى تارة، والتوسل إلى الإدارة الاستعمارية تارة أخرى من أجل الحصول على وظيفة معينة، وفي أغلب الأحيان يرفق التلميذ شكواه بملحق يكتب فيه من إنشائه قضية معينة، خاصة تلك المتعلقة بتقسيم التركات ويقدم حلا لذلك لإثبات مهارته وأهليته لشغل الوظيفة المطلوبة (GGA,A24S/2, 1859-1865).

أما عن وضعية المدارس الثلاث عند انطلاقها فكانت تفتقر للتنظيم، فلا حدود لسن الداخل إليها، ولا شروط في مستوى تعليمه، فينتسب إليها من سبق له التعلم ومن لم يسبق له ذلك، أما بالنسبة للأساتذة فتكفيهم الشهرة فقط والولاء لفرنسا لتولي مهنة التدريس بغض النظر عن مستواهم العلمي (سعد الله، 1998 صفحة 368). فهل يعقل أن تعجز سلطات الاحتلال عن تسيير ثلاث مدارس منذ انطلاقها خاصة من ناحية التسيير والتنظيم؟ هل هذه هي نتيجة

التجارب المتتالية التي دامت حوالي عشرين سنة؟ وللإجابة على هذا السؤال سنقوم بتسليط الضوء على تطور الجوانب الإدارية والتنظيمية التي عرفتھا المدارس الشرعية.

### 3- التنظيم الإداري للمدارس الشرعية

يعتبر الجانب الإداري من بين المؤشرات التي تبين مدى تطور مسار هذه المدارس، وسنقوم بتسليط الضوء على مختلف التطورات التي عرفتھا هذه المدارس من ناحية الإدارة والتنظيم والنتائج التي حققتها، من خلال معالجتنا للنقاط التالية:

### 3-1 الإشراف العام

كان الإشراف العام على المدارس الثلاث في السنوات الأولى من إنشائها من صلاحيات السلطة العسكرية، رغم أن إدارتها كانت عربية ومعلميها من العرب، فهي مدارس تقع تحت إشراف الحاكم العام وتحت مراقبة الضباط الحاكمين في كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث (سعد الله، 1998 صفحة 371).

وبخصوص الإشراف على مثل هذه المدارس حدث جدل كبير بين وزارة التعليم العمومي ووزارة الحربية قبل سنتين من استحداثها، وانتهى الجدل بصدور مرسوم 22 جويلية 1848 أمضاه لاموريسيير حدد من خلاله صلاحيات كل وزارة، فالأولى تختص بالمدارس التي يدرس بها أبناء الأوروبيين واليهود، والثانية تهتم بالمدارس التي يدرس فيها المسلمون (تيران، 2007 صفحة 166)، ولكن لماذا هذا التمييز؟ ألا يحق لمدارس تتسم بالطابع الرسمي أن تكون تحت إشراف وزارة التعليم بدل وزارة الحربية؟، والغالب على الظن أن السلطات الفرنسية كانت على وعي مسبق بصعوبة التعامل مع الجزائريين المسلمين، خاصة إذا تعلق الأمر بمسألة حساسة كالتعليم، ولهذا قامت بوضع هذه المدارس تحت إشراف العسكريين، بحكم معرفتهم الجيدة بشؤون المستعمرة، فأملها كان كبيرا واعتقادها المسبق كان أكبر بالنتائج التي يمكن أن تتحقق في ظل الإشراف العسكري.

واستنادا إلى معطيات عدة يمكن القول أن المدارس الثلاث في السنوات الأولى كانت تفتقد للشروط التي تضمن

السير الحسن للتعليم خاصة إذا تعلق الأمر بالتلاميذ، وفي هذا الصدد نشرت الجريدة الرسمية الفرنسية *Journal officiel de la République française* في عددها الصادر يوم 16 جوان 1894 تقريرا مفصلا عن حالة المدارس منذ انطلاقتها، خاصة الجانب التنظيمي وحالة الطلاب في ظل الإشراف العسكري، ومما جاء فيها: "أن السلطات الفرنسية قد خصصت منحة تتراوح بين 60 و80 سنتيما فقط لتلاميذ المدارس من أجل سد حاجياتهم اليومية، لكن هذه المنحة لا تكفيهم فأغلب التلاميذ من عائلات فقيرة. أما بالنسبة للإقامة داخل المدرسة فكانت جد سيئة إذ أن التلاميذ كانوا ينامون في ظروف أقل ما يقال عنها أنها كارثية؛ ينام ستة تلاميذ في غرفة واحدة على الأرض

دون أفرشة ولا أغطية، وبقيت المدرسة حوالي عشرين سنة على هذه الحالة، بعد ذلك وفرت لهم أسرة من حديد وأفرشة ومستلزمات النوم" (Journal officiel, 1894).

وتذكر جريدة المبشر "أنه إلى غاية سنة 1959 لم تصل المدارس إلا لنتيجة واحدة، تتمثل في كون التلاميذ والمدرسين المسلمين الذين تم اختيارهم بعناية رغم تواجدهم في مكان واحد إلا أنهم لم يفكروا في القيام بأمور تخل بهذه المدارس، أما باقي النتائج فلم تتحقق بعد".

وأوردت ذات الجريدة أنه في سنة 1865 كلفت لجنة<sup>2</sup> بزيارة المدارس وتفقد أحوالها، فتوصلت هذه الأخيرة إلى نتيجة هامة مفادها أن المدارس الثلاث لم تحقق النتائج المنتظرة، وأن أغلب التلاميذ رغم الإنفاق عليهم إلا أنهم لم يحصلوا على ما يكفي من المعارف التي تؤهلهم لشغل الوظائف الدينية، وأن أغلب التلاميذ فاق عمرهم 30 سنة وأصبح من الصعب عليهم فهم مختلف العلوم المقدمة.

ويقول رئيس هذه اللجنة كما جاء في جريدة المبشر: "إني زرت مدرسة الجزائر التي كانت تحت نظر عالم مسلم فوجدت حوالي 30 تلميذا كلهم من عائلات غلب عليها الفقر، وكانت الدولة تنفق عليهم سبعين سنتيما، فتجدهم يهربون من الدروس إما للطبخ أو لغسل ثيابهم الرثة، وهم لا يعرفون أدنى شيء عن ضروريات الحياة، ويقل فيهم من تميل إليه النفس وتحترمه" (المبشر، 1877).

وما يمكن استخلاصه من هذا التصريح أن رئيس هذه اللجنة لم يرض بالنتائج التي تحققت لحد الآن، وهذا ما دفعه لاستعمال عبارات تحمل طابع القسوة خاصة عند وصفه لتلاميذ مدرسة الجزائر.

أمام كل هذه الملاحظات التي قدمت بشأن المدارس الثلاث، وبالنظر إلى آراء مختلف اللجان التي كلفت بتفقد أحوالها قامت الإدارة الاستعمارية بعد أكثر من 20 سنة من إنشائها بإعادة تنظيمها، متخذة في ذلك إجراءات أكثر صرامة فأبقت على صلاحيات وزارة الحربية بكل مقاطعة فيما يخص الإشراف على المدارس، لكن هذه المراقبة ستكون أكثر صرامة من السابق، وقد تم تكليف الجنرال حاكم المقاطعة بمسؤوليات أخرى من بينها:

- أن الوثائق والمستندات الخاصة بالمدرسة يجب أن تحرر في مكتبه، وهو من يقوم بالمصادقة عليها.
  - اختيار أحد الجزائريين كنائب مساعد له، يقوم بالتردد على المدرسة كل يوم للقيام بتسجيل الأساتذة والتلاميذ الحاضرين في دفتر خاص، مع ضرورة الإشارة إلى كل التعديلات التي عرفتها المدارس خاصة من ناحية التجهيز
- (خليل، 2007-2008 صفحة 425).

<sup>2</sup> لم تذكر الجريدة اسم اللجنة ورئيسها وأعضائها.

- كما يقوم الجنرال الحاكم بالمقاطعة بمراقبة وثائق الدفع الخاصة بأجور المدير والمدرسين والطبيب والوقافين والمصادقة عليها، والإشراف على كل المصاريف المطلوبة من قبل مدير المدرسة (خليل، 2007-2008 صفحة 425)

### 3-2 المراقبة والتفتيش

بالرغم من الحالة الفوضوية التي عرفتھا المدارس في سنواتھا الأولى، إلا أنها كانت تخضع لمراقبة سنوية، وأوكلت هذه المهمة إلى مفتش فرنسي، له علاقة بالشؤون العربية، ويساعده في ذلك أحد المستشرقين المهتمين باللغة العربية (سعد الله، 1998 صفحة 371)، وبداية من سنة 1857 صارت عملية المراقبة والتفتيش من مهام مدير المكتب العربي، حيث يقوم هذا الأخير بزيارة المدرسة كل ثلاثة أشهر لإعداد تقرير مفصل يسجل فيه أسماء التلاميذ والمدرسين والمدير والوقاف، ويقدم ملاحظات دقيقة عن الكيفية التي يتم تعيينهم بها، و الأجر الذي يتقاضاه كل واحد منهم، كما يقوم أيضا بتسجيل المواد المدرسة، والساعات المخصصة لذلك، ومستوى التعليم، و ما تحتاجه المدرسة من تجهيزات (GGA,A24S/2, 1859-1865)

وما لاحظناه على مختلف التقارير التي تم الاطلاع عليها أن رؤساء المكاتب العربية يكتفون بتسجيل أسماء التلاميذ والمدرسين والمواد المدرسة، دون الإشارة إلى ما تحتاجه المدرسة، أو إلى وضعية التلاميذ ومستواهم المعرفي ومدى قابليتهم للتعلم (GGA,A24S/2, 1859-1865).

وفي 1866 أصبحت وظيفة رئيس المكتب العربي ثانوية، فقد أوكلت مهمة المراقبة إلى مفتش عسكري بمساعدة رئيس المكتب العربي، وفي بعض الأحيان يقوم بعملية التفتيش الجنرال الحاكم بالمقاطعة، وبداية من السنة المذكورة أصبحت المعلومات التي تحتويها تقارير المفتشين أكثر دقة وتفصيلا خاصة فيما يتعلق بالمستوى العلمي للتلاميذ وأصولهم، والقائمين على شؤون المدرسة من أساتذة ومدراء ووقافين، ومدى قيامهم بالمهام الموكلة لهم، إضافة إلى تقديم آرائهم حول النظام الداخلي للمدرسة وما يجب التركيز عليه بغية الوصول إلى الغاية المنشودة (GGA,A24S/2, 1859-1865).

### 33 المدرء

في السنوات الأولى من إنشاء المدارس الثلاث لم تكن مهام المدير محددة بدقة، فإدارة المدرسة يتولاها واحد من الأساتذة المدرسين كما ترك توجيه التعليم للأساتذة كل حسب اجتهاداته (سعد الله، 1998 صفحة 372)، فبالنسبة لمدرسة البليدة تولى إدارتها والتدريس بها في البداية حسن بن بريهمات (سجل المنادة اليومي، 1860). وبقي هذا الأخير على رأسها مدة طويلة حتى بعد انتقالها إلى مدينة الجزائر (سجل المنادة اليومي، 1860).

وتولى إدارة مدرسة قسنطينة الشيخ الشاذلي القسنطيني، مدرس مادة الفقه -1859 (GGA,A24S/2, 1865)، أما مدرسة تلمسان، فكان أول مدير لها هو محمد علي الزقاوي (سعد الله، 1998 صفحة 374).

وبعد مرور حوالي عشرين سنة أصبح المدراء يعينون ممن كانت لهم الأقدمية في المدارس، أما توليتهم فهي من صلاحيات الوالي العام، شرط أن يكون المدير مقيما بالمدرسة التي تكون تحت تصرفه (المبشر، 1877).

تتمثل المهمة الأولى والأساسية للمدير في السهر على السير الحسن للمدرسة، فهو المسؤول عن توزيع الإعانات اليومية، والأدوات والكتب الخاصة بالتلاميذ، وكذا مراقبة وحفظ التجهيزات الخاصة بالمدرسة، وهو ملزم في نهاية كل سنة بوضع تقرير مفصل يكتبه باللغة العربية أو الفرنسية ويبين فيه كيفية تصرفه في الميزانية الخاصة بالمدرسة، وكل ما أحدثه من تغييرات، ويسلم هذا التقرير إلى الجنرال الحاكم بالمقاطعة التابع إليها، ويشترط عليه أيضا أن يعلم الجنرال الحاكم بكل ما من شأنه أن يخل بالنظام العام للمدرسة.

ولا يمكن للمدير أن يغيب عن المدرسة حتى في أيام العطل، أما إذا كان الغياب لسبب طارئ فيجب عليه إخبار الجنرال حاكم المقاطعة، ليقوم هذا الأخير باتخاذ الإجراءات اللازمة كتعيين أحد المدرسين لشغل منصب المدير، ويوضح له ما يقوم به بحسب مدة غياب مدير المدرسة (خليل، 2007-2008 صفحة 426).

### 43 المدرسون

لم تهتم الإدارة الاستعمارية في البداية بكيفية اختيار المدرسين خاصة من حيث المستوى والشهادات، فالشهرة والولاء لفرنسا كافيين للحصول على وظيفة مدرس (سعد الله، 1998 صفحة 368).

كان التعليم في البداية تحت إشراف ثلاثة أساتذة مسلمين مختارين بعناية يتولى واحد منهم إدارة المدرسة (Janier, 2010)، ففي مدرسة تلمسان تم تعيين سي أحمد بن طالب الذي شغل في السابق وظيفة قاضي في المدينة لمدة سنتين، وهو شيخ مشهود له بالعلم وحسن السلوك، وبإمكانه تدريس كل المواد المقررة في البرنامج كالنحو والفقه والتوحيد، وعين إلى جانبه كل من سي الطالب بن عزة وسي محمد بن عبد الله خطيب مسجد سيدي بومدين (قنان، 2007 صفحة 70).

وبخصوص مدرسة قسنطينة فقد تم تعيين كل من الشيخ الشاذلي بن عيسى لتدريس مادة النحو، والشيخ المكي البوطالي لتقديم دروس في الفقه، والشيخ أحمد بن مبارك لتدريس مادة التوحيد -1859 (GGA,A24S/2, 1865).

أما مدرسة المدية وبالرغم من عدم انطلاق الدراسة بها، إلا أنه تم تعيين كل من سيدي الهواري بن أحمد الذي شغل وظيفة المفتي في المدينة قبل الاحتلال، والميسوم بن محمد خريج مدرسة مازونة، والأستاذ سي محمد بن علي. وبعد انتقال المدرسة إلى مدينة البليدة قامت الإدارة الفرنسية بتعيين حسن بن بريهمات أستاذ رئيسي مكلف بالإدارة، والطيب بن عبد الرحمن الشرشالي وسي بن عبد الرحمن المكفولجي كأساتذة مساعدين (قنان، 2007 صفحة 72)

ومع بداية الستينات رأت الإدارة الفرنسية ضرورة إدخال بعض التعديلات على البرنامج السابق، بإضافة مواد أخرى كالحساب والتاريخ والجغرافيا، تقدم باللغة الفرنسية، تحت إشراف مدرسين فرنسيين (أجرون، 2007 صفحة 125)، وفي سنة 1876 ظهرت إصلاحات أخرى فصلت في طريقة تعيين المدرسين، فلم تعد الشهرة كافية للحصول على وظيفة مدرس كما كان في السنوات الماضية، فالمسابقة هي الفاصل بين الراغبين في التدريس خاصة الذين لا يملكون إجازة علمية.

أما بالنسبة للأساتذة الفرنسيين فيتم تعيينهم من طرف الوالي العام، بناء على الطلبات المقدمة إليه من طرف الجنرال حاكم المقاطعة (خليل، 2007-2008 صفحة 425).

وبناء على هذا يمكن القول بأن السلطة الاستعمارية اتبعت سياسة التدرج فيما يخص التعليم الرسمي، لتخوفها من نفور أبناء الأهالي من هذا التعليم، وهذا ما جعل المدارس الشرعية عند انطلاقها عربية من حيث البرامج التعليمية والمدرسين.

### 3-5 الوقافون

خصصت السلطات الفرنسية لكل مدرسة وقافين للسهر على حمايتها، خاصة إذا تعلق الأمر بمراقبة الأبواب والحراسة الليلية (المبشر، 1877)، أما أجر الذي يتقاضاه الوقاف فيكون حسب الدرجة المصنف فيها كالآتي:

الدرجة الأولى: 100 فرنك.

الدرجة الثانية: 800 فرنك.

الدرجة الثالثة: 600 فرنك (خليل، 2007-2008 صفحة 178)

ومن بين المهام التي تقع على عاتق الوقاف نذكر ما يلي:

- مراقبة أثاث المدرسة وحمايته.

- السهر على نظافة محيط المدرسة.

- إخبار مدير المدرسة بأسماء التلاميذ الداخلين والخارجين من وإلى المدرسة، خاصة بعد غلق الأبواب في فترة المساء.

- تسجيل كل التجاوزات التي يقوم بها التلاميذ وتقديمها لمدير المدرسة.
- مراقبة المدرسة ليلا بالتناوب، خاصة إذا كان في كل مدرسة أكثر من وقاف.
- المواظبة وعدم التغيب عن المدرسة دون إذن المدير، وإذا كانت مدة الغياب تتجاوز 24 ساعة فيجب أخذ
- ترخيص من الجنرال الحاكم بالمقاطعة (Béquet , 1883 p. 153).
- وما نلاحظه أن الوقافين يتم تكليفهم بمهام أخرى غير المنوطة بهم، منها على الخصوص مهمة مراقبة التلاميذ، كانت هذه الأخيرة من مهام أعوان المراقبة والتفتيش، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الحالة المزرية التي يعيشها التلميذ المقيم في المدرسة ما يجعله يرغب في الخروج منها خاصة ليلا، أو القيام بتجاوزات تحل بتجهيزاتها.

### 63 الأطباء

- بالنسبة للمراقبة الصحية داخل المدارس لم تحظ باهتمام السلطات الفرنسية إلا بعد سنة 1876، حيث تم تعيين طبيب عسكري مكلف من طرف الجنرال حاكم المقاطعة بالتردد على المدرسة من فترة إلى أخرى، وهذا للسهر على صحة التلاميذ خاصة الداخليين منهم، أما بالنسبة للموظفين فتتم معالجتهم في بيوتهم
- مجانا (Béquet , 1883 p. 153).

### 4 القوانين الداخلية للمدارس الشرعية

- لم تكن في السنوات الأولى من إنشاء المدارس الثلاث قوانين داخلية مضبوطة تسهل العملية البيداغوجية، وبعد سلسلة من الإصلاحات المتوالية التي عرفتها المدارس قامت الإدارة الاستعمارية بداية من سنة 1876 بسن مجموعة من القوانين والضوابط تخص المدرء والمدرسين والتلاميذ على حد سواء. (خليل، 2007-2008 صفحة 426) ومن بين هذه القوانين نذكر ما يلي:

- إلزام التلاميذ الذين يتمتعون بالنظام الداخلي السكن في المدرسة التي ينتمون إليها.
- لا يمكن للتلاميذ الخروج من المدرسة إلا بإذن المدير.
- لا يحق للتلاميذ الذين يقضون العطل الأسبوعية الدينية خارج المدرسة أخذ الإعانة المالية المقدرة ب 70 سنتيم (المبشر، 1877).

- فرض غرامة مالية على كل تلميذ تسبب في كسر أو إتلاف أثاث المدرسة.
- التزام مدير المدرسة بتعيين واحد من بين التلاميذ المجتهدين وتكليفه لمدة ثلاثة أشهر بالمراقبة المستمرة على تلاميذ قسمه، ويأخذ مقابل عمله منحة إضافية تقدر ب 10 فرنك في الشهر، شرط أن يلتزم التلميذ الذي أوكلت له مهمة المراقبة بوضع قائمة التلاميذ الحاضرين وتقديمها للمدير.

- التزام مدير المدرسة بتعليق البرنامج الخاص بالدروس والامتحانات في أماكن مختلفة من المدرسة (خليل، 2007-2008 صفحة 426) يستوجب على كل أستاذ تقديم أسئلة ونشاطات علمية للتلاميذ كل ثلاثة أشهر في مختلف المواد للقيام بجلها، وهذا من أجل تقديمها للجنة المكلفة بالمراقبة والتفتيش.

- التزام مدير المدرسة بمعاينة التلاميذ كلما بدأ منهم ما يخل بالسير الحسن للدروس، مع وجوب طرد كل تلميذ عوقب أكثر من ثلاث مرات (Béquet , 1883 p. 156).

ونستشف من خلال هذه القوانين والتنظيمات أن المدارس الشرعية بدأت تعرف نوعا من التنظيم والاهتمام عكس السنوات الأولى، وربما كان هذا خوفا من مقاطعتها من قبل الجزائريين، وبالتالي عدم تحقيق أهدافها، وأن تركها كما كانت عليه في السنوات السابقة سيؤدي حتما إلى إلغائها.

#### خاتمة

ركزت السلطات الفرنسية في الفترة الأولى من إنشاء المدارس الثلاث على موظفين مسلمين، محاولين بذلك إيهام الجزائريين بأن هذه المدارس فتحت لأجل أبنائهم بالدرجة الأولى، وليست لها أبعاد أخرى غير نشر التعليم والتوظيف في المستقبل، وهذا ما جعل أغلبية التلاميذ المسلمين مع اختلاف مستوياتهم وأعمارهم وانتمائهم الاجتماعي يسارعون إلى الالتحاق بهذه المدارس منذ بدايتها، خاصة وأنهم سيتلقون علوم دينية تحت إشراف أساتذة مسلمين ذاع صيتهم في مختلف أرجاء البلاد.

ولقد تعمدت السلطات الفرنسية في السنوات الأولى عدم وضع قوانين صارمة لإدارة وتنظيم المدارس الشرعية وهذا لضمان استمراريتها لمدة معينة، وعدم مقاطعتها مثل ما حدث في السنوات الأولى من الاحتلال أين قاطع التلاميذ التعليم الفرنسي، بعدها تقوم بإدخال التعديلات اللازمة.

كما اعتبر التعليم المقدم في المدارس تعليم إسلامي عالي، وهذا مناقض للملاحظات التي قدمتها اللجان التي كلفت بمراقبتها، خاصة ما تعلق بالمستوى العلمي داخل المدارس، أو بالمستوى المعرفي الخاص بالتلاميذ قبل التحاقهم بها إضافة إلى كبر سن أغلب التلاميذ.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الفرنسيين لإقناع الجزائريين بأن هذه المدارس ستكون في صالحهم، إلا أن المتأمل في الظروف المعيشية للتلاميذ الداخليين يتبين له عكس ذلك، خاصة وقد رأينا بأن الجانب الصحي لم يحظ بالاهتمام إلا بعد سنة 1876.

إن النتائج المحققة في البداية لم تكن في صالح الفرنسيين، ذلك أن الهدف الحقيقي لم يتحقق بعد وهو الانتقال بالتعليم من الطابع العربي الإسلامي إلى الطابع الفرنسي المحض، أي الانتقال إلى تقديم الدروس باللغة الفرنسية كالفقه

والتوحيد وغير ذلك من البرامج الدينية التي كانت تقدم في السابق باللغة العربية، وهذا هو السبب الحقيقي وراء مختلف التعديلات التي مست الجانب الإداري للمدارس الشرعية، ولكن هذه الإصلاحات لم تؤثر إلا سلباً.

### قائمة المراجع العربية

- أرشيف ثانوية عمارة رشيد، بن عكنون، الجزائر العاصمة، سجل المنادة اليومي، 1856-1860.
- أجرون شارل رويبر، (2007). المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجيا الكولونيالية، ط2. ترجمة محمد العربي ولد خليفة، الجزائر: تالة للنشر.
- بلحسين رحوي آسيا، (2011). "وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي". مجلة دراسات نفسية وتربوية، مدير تطوير الممارسات النفسية والتربوية، عدد18، ص.ص. (54-58).
- تيران إيفون، (2007). المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، ترجمة محمد عبد الكريم أو زغلة، الجزائر: دار القصبه للنشر.
- جريدة المبشر، (1877).
- جريدة المبشر، (1882).
- حاجي فريد، (2013). السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837-1937 المنطلق السيرورة والمآل، الجزائر: دار الخلدونية.
- سعد الله أبو القاسم، (1998). تاريخ الجزائر الثقافي، ط1. ج3. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- قاصري محمد السعيد، (2015). "المدرسة الكتانية صرح ثقافي يصارع النسيان". مجلة عصور الجديدة، مختبر البحث التاريخي، جامعة وهران، عدد18، ص.ص. (147-154).
- قنان جمال، (2007). التعليم الأهلي في الجزائر 1830-1944: منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- عمورة عمار، (2006). الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة، ج2. الجزائر: دار المعرفة.
- خليل كمال، (2007-2008). المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور 1850-1951. رسالة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منوري قسنطينة، الجزائر.

### قائمة المراجع الأجنبية

- Archives Aix-en-Provence, (ALG GGA 24S/2) Medersas, examens, devoirs, personnel, rapports périodiques, 1859-1865.
- Bel Alfred, (1908). L'enseignement des indigènes musulmans dans les écoles qui leur sont spéciales en Algérie, congrès de l'Afrique du nord, Paris.
- Béquet Léon, (1883), Répertoire du droit administratif, Paris.
- Combes Emile, (1894). Rapport au Sénat sur les medersas, P.Mouillot: Imprimeur du Sénat.

- Soutayra.E, (1883). Législation de l'Algérie lois ordonnances et décrets, Paris: Maisonneuve.
- Janier Charles, (2010). les medersas algériennes 1850 1960, monographie.
- Journal officiel de la République française, Débats parlementaires, 16 Juin 1894.
- Rinn Louis, (1882). L'instruction publique musulmane en Algérie, Alger: P.fontana.